الفصل التاسع

انفصال جنوب السودان

لست هنا بصدد السرد التاريخي أو التحليل التقليدي لمشكلة جنوب السودان، فقد كُتبت عنها الكتب والمقالات والبحوث، وأُنتِجت الأفلام التلفزيونية وأُجرِيت حولها آلاف الحوارات في أجهزة الإعلام، وتم توثيقها بكل اللغات حتى عرفها العالم وحفظها عن ظهر قلب خلال أكثر من نصف قرن. أما نحن السودانيين فخصوصية معرفتنا لها تنبع من المعايشة اللصيقة منذ نعومة أظافرنا، حيث عشناها في طفولتنا وصبانا وشبابنا وتألمنا لها كثيراً بينما كانت تنمو وتترعرع معنا، فقد ولدت المشكلة ونحن على أعتاب وداع الحبو، ولم نكن طوال هذه السنين التي تجاوزت الخمسين عاماً بعيدين عن لهيبها، فبقدر ما عانت أجساد الملايين من أبناء الجنوب بنيرانها، كانت دواخلهم أكثر إيلاماً بما اختزنته من غبن وغصّة ظلّت ثقيلة في دواخلهم حتى خرجت مدوية في الاستفتاء حين أيدوا الانفصال بنسبة تقارب ٩٩٪، وهي النسبة الحقيقية والصادقة والشفافة الوحيدة التي عرفناها عن أي انتخابات أو استفتاءات جرت في المحيطين الوطني والإقليمي منذ أن كانت تصدح أبواق الأنظمة الديكتاتورية في كثير من بلاد العالم الثالث بمثلها زوراً وبهتاناً لترصف طريق الحكم الأبدي لجلاديها. بيد أنني لا أنسى أيضاً معاناة الأبرياء من أبناء الشمال الذين حصدتهم تلك الحرب.

لا يستطيع أي مواطن سوداني أن يبرئ ساحته، فلكل دور حتى ولو كان بالصمت في وقت كانت المشكلة في حاجة إلى صراخ عالٍ حتى

من الصامتين. المشكلة كانت تتعاظم لأننا نظرنا إليها ببصرنا وأشحنا بصيرتنا عنها وعن جذورها التي كانت آنذاك في السطح غضّة وبائنة لم تمض عميقاً ولم تستقو بالدماء كما هي عليه في الألفية الثالثة. استهجنت نُخب الشمال النيلي الحاكمة آنذاك ومن بعد بها، وركلتها دون أن تُعرها حتى التفاتة رغم المحاولات المقبولة للحلول التي تبنّوا بعضاً منها وفي مقدمتها اتفاقية أديس أبابا في العام ١٩٧٢م تحت رعاية الإمبراطور الإثيوبي الأول الراحل (هيلا سيلاسي راس مكنون وولدي ميشيل) بين نظام مايو برئاسة المشير الراحل جعفر النميري بينما قادها من طرف الجنوب حركة (الأنانيا) والكلمة تعني السم القاتل، ورئيسها اللواء جوزيف لاقو الذي أصبح رئيساً للحكم الذاتي لجنوب السودان ونائباً لرئيس الجمهورية بموجب الاتفاقية، كما استهجنت ذات النخب ما تبعتها من اتفاقيات وهي اتفاقية الخرطوم عام ١٩٩٧م والتي كان طرفاها الحكومة السودانية والدكتور رياك مشار المنشق عن الحركة الشعبية والذي عاد وانضم إلى الحركة الشعبية على خلفية فشل اتفاقية الخرطوم للسلام ثم شغل منصب نائب رئيس حكومة جنوب السودان بعد اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥م، واتفاقية فشودا في العام ١٩٩٧م التي كان طرفاها الحكومة والفصيل المنشق من الحركة الشعبية بقيادة الدكتور لام أكول أجاوين الذي عاد أيضاً بعد فشل اتفاقيته وانضم للحركة الشعبية ثم شغل منصب وزير الخارجية بعد اتفاقية السلام لشامل أيضاً، وجميعها اتفاقيات انهارت لعدم التزام الطرف الحكومي بالتزاماته ولضعف الضمانات القادرة على فرض الالتزام لأي طرف في حال التراجع عن تلك الالتزامات، ولإدراك الحكومة لرغبات الطرفين في تقديم مصالحهما كفصائل في ظل الخلاف الذي ساد بينهم وبين د. جون قرنق. ولعمري هي حالة تجسدت فيها كل معاني الازدراء والكِبر، وتمخضت عن ماعون أجوف وأفرغ من فؤاد أم موسى في فهم الإنسانية والوطنية والمواطنة والمصلحة العامة للوطن وأدب الالتزام والتعاهد. ففي الوقت الذي تسابقت فيه أفئدة النخب من الشمال النيلي لملء الوظائف الشاغرة بعد رحيل المستعمر دونما تروية، بقيت النخب الجنوبية على قلتها آنذاك تقرأ أولَى بوادر الانفصال مجسّدة في مسرح السودنة ١٩٥٣م وأبطالها ليسوا سوى بشراً من بني وطنهم أخذتهم العزّة بالنفس ولم يؤثروا على أنفسهم ما ليس لهم به خصاصة، فكيف سيكون الحال فيما لهم به، وكان تمرد (توريت) ١٩٥٥م البداية الحقيقية. لا نغفل أن وجود المستعمر البريطاني كان أيضاً له نصيب من تزكية اللهيب بوضع بعض الحطب فيه، لكن ذلك الدور ومهما ضخّمه البعض أو حجّمه

آخرون إلا أنه لا ينفي الحقيقة البائنة في مَن كان هو أصل المشكلة وليس من ساهم في تأجيجها بقدر. فالعلّة إذاً سودانية، ولعل وضوح ذلك وتأكيده يظهر بجلاء حيث تفاقمت الأزمة في أوج أوارها يوم جاءت حكومة انقلاب الإنقاذ بقيادة العميد حينها عمر حسن أحمد البشير في العام ١٩٨٩م، وأعلنت للملأ في الداخل والخارج بأن في السودان الآن حكومة تمتلك قرارها وتصون سيادة الوطن، ولعل ما كانت تقصده هو تأزيم الأزمة وإيصالها إلى ما وصلت إليه من مآل سيدوّن التاريخ عنها الكثير للأجيال القادمة، وستبقَى الخارطة الجديدة للسودان شاهداً مجسّداً له.

الحالة التي انتهت عليها عملية السودنة إنما كانت تعبيراً مبكّراً عما جرى طوال السنوات الخمسين من ممارسات سخيمة طالت أبناء الجنوب بالدرجة الأولى وصنّفتهم مواطنين من الدرجة الثانية، وأجبرتهم على أن يعيشوا هذا التصنيف كل هذه السنين، كما طالت التصنيفات آخرين ووضعتهم في طابورها، ذلك التصنيف عاشه أبناء الجنوب في كل همسة سمعته آذانهم وفي كل لمسه كالتها أيديهم وفي كل قِبلة توجّهوا إليها في أرض المليون ميل مربع وخارجه، وفي كل نسمة تنشّقوها من هواء ذلك الوطن، وكان التتويج والنتاج لهذا الصراع المرير الذي أخذ من عُمر الوطن أكثر من خمسين عاماً، كانت حصيلته البائنة إزهاق أرواح أكثر من اثنين مليون مواطن أكثر، ثلاثة أرباعهم في السنوات العشرين الأخيرة، فضلاً عن ضياع أكثر من ثلاثين مليار دولار تقريباً هي التكاليف المباشرة لإدارة الحرب وفق تقديرات الجهات الرسمية التي كانت تقدّر المنصرف اليومي للحرب بما يقارب إثنين ونصف مليون دولار. بالطبع لا نستطيع أن نجزم ولو تقديرياً بحجم الخسائر غير المباشرة، لكنها بلا شك ستشكّل أرقاماً خيالية في ذهنية كل راغب في تصورها. إذا سألت عن أسباب كل ذلك جاءتك الإجابة أكثر سخماً من الفعل، لقد كانت حالة من العُقد النفسية المستعصية تتلبس الغالب من النخب في ما تسمّيها الجغرافيا الشمال السوداني وعامتهم لأنها كانت وما زالت تعيش حالة من فقدان الهوية ما فتئت تهذأ بها إلا من رَحِم ربي ممن ظلّوا ينادون بالهوية المرتبطة بالجغرافيا السودانية وتر ثها التي هي ليست إثنية أفريقية صرفة ولا عربية قحّة، وهي هوية الواقع الذي ينبغي أن يسود حتى تتفرّغ الأجيال إلى شأن يفيدها ويفيد الوطن. وفي شأن التعامل مع الجنوبيين فلم يكن تعامل القطاع الأكبر من أهالي كل مناطق السودان بأفضل، فقد أساؤوا بقدر ونظروا للجنوبيين نظرات استخفاف بمناظير عديدة أحدها كان البعد الديني.

لهذا لست في حاجة لسرد تاريخي مفصّل للمشكلة بل سأتناول بقدر ما يحتاجه عصف ذهنية القارئ بالنسبة للأحداث ذات الصدى في مسيرة هذه القضية، ثم أقفز إلى النتائج التي تمخضت عن الاستفتاء الذي جرى في التاسع من يناير ٢٠١١م وبه انقسمت الجغرافيا والديمقراطيا انقساماً بائناً، ولكن لا ندري هل سيتبع ذلك انفطاماً يؤثّر على القواسم المشتركة الأصيلة التي لم تجد من الرعاية ما يحوّلها إلى تلاحم دائم، بيد أن النتائج التي بيّنت أن ما يقرب من ٩٩٪ من الذين أدلوا بأصواتهم قد اختاروا الانفصال، لدليل على أن تلك القواسم ربما لم تعد في ذهنية الذين صوّتوا بذاك الكم، فقد طالها الانقسام البائن هي الأخرى.

اتفاقية السلام الشامل (CPA)

في يناير من العام ٢٠٠٥م وفي ضاحية نيفاشا في كينيا تم توقيع اتفاقية السلام الشامل التي أنهت حالة الحرب في جنوب السودان بثمن الانفصال، وهي اتفاقية طرفاها الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الراحل الدكتور جون قرنق دي مبيور رئيس الحركة والطرف الآخر هو المؤتمر الوطني الذي يقوده المشير عمر حسن أحمد البشير رئيس الحزب ورئيس النظام. أتاحت الاتفاقية التي رعتها دول (الإيقاد) المتمثلة في كينيا، أثيوبيا، السودان، أوغندا، إريتريا، جيبوتي والصومال، جنباً إلى جنب مع أصدقاء الإيقاد من دول العالم وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، والذين شكّلوا طوق المراقبة والضمانة لتطبيق الاتفاقية، أتاحت لطرفيها حصرية القرار في أمور ذات خصوصية لهما بالإضافة إلى أمور هي في الواقع شأن عام يخص كل السودانيين وبكل تنظيماتهم السياسية والاجتماعية والمدنية، بل ومن بينها مصير الوطن بأكمله. وإذا كانت الحصرية قد أزاحت قطاعاً كبيراً من القوى السياسية السودانية عن المشاركة في الحلول، فإنها في الجانب الآخر أتاحت الفرصة للطرفين أن يتجاوزا مفهوم الحصرية في الانكفاء على تجاذب المكاسب للتخصيص إلى تعميم مضمون الحل ليعمّ كل السودان وليستوعب رؤى كل القوى السياسية التقليدية والحديثة والثورية المسلّحة، فقد كان في مقدور الطرفين بعد كبوتهما في إبعاد القوى السياسية المتمثلة في التجمع الوطني الديمقراطي من الانضمام إلى المفاوضات في نيفاشا وتوسيع مدى الرؤيا أفقياً وبعداً لمعالجة إشكاليات الوطن، أن يقتنصا الفرصة بعد الاتفاقية ويعقدا مؤتمراً جامعاً لكل الفعاليات والتنظيمات السياسية الموالية والمعارِضة لجبر المعالجة لما فات في كيفية

أن تتمدد الحلول الواردة في الاتفاقية لتغطي كافة قضايا الوطن حتى لا يجعل الإحساس أي قطاع من القطاعات باقياً بإحساس البحث عن مسار جديد لقضاياه تحت إحساس أنها مهملة وما زالت عالقة كما هو حال القوى التي ذهبت مجبرة في اتفاقيات ثنائية مكرِّرة نفس الخطأ. مثل ذلك الأمر كان يحتاج إلى إرادة سياسية مفعّمة بالبعد الأخلاقي القادر على رؤية الأمور بمنظار التسامح والإيثار بعيداً عن التشبّث بالمحاصصة الرقمية المنصوص عليها في بنود الاتفاقية في شأنٍ كان معلوماً أنه يؤثّر على المناخ السياسي العام في وطن تغلي أطرافه تحت مراجل التهميش السياسي والتنموي، ولا يقود في حال الإصرار على المضي فيه سوى إلى النتائج التي أفضَى إليها الاستفتاء الذي أدى إلى انفصال الجنوب، وبدوره يخلق مناخاً من التفاؤل لدىَ كل الأقاليم التي التهب فيها الحراك المناوئ لتسلك نفس المسلك ولتبحث عن نفس المآلات.

فشل الشريكان في تحقيق الأبعاد القومية للاتفاقية لا سيما بعد رحيل الدكتور جون قرنق المفاجئ والذي بانت ملامح الالتفاف حول زعامته منذ اللحظات التي أُستقبل فيها في الخرطوم عقب حضوره إليها بعد توقيع الاتفاقية. حجم الاستقبال الذي وجده الراحل جون قرنق بعث برسالة واضحة المعالم، ولعلها الرسالة التي بكّرت عفوياً برسم ملامح السودان في المرحلة المقبلة والتي لم تكن بائنة لمن هم في الداخل وللذين في خارجه ممن يرعون مصالحهم من دول إقليمية ودولية. لم يكن الفريق سيلفاكير ميارديت الذي خلف الراحل نفسه مهيئاً لمثل ذلك الرحيل، ولكنه تصدى لمتطلبات المرحلة بكل الثقة مع قيادات الحركة الشعبية التي امتصت الصدمة في بواكيرها ولم تترك فراغاً ولا مجالاً للتأويلات والاضطراب، بيد أن المؤتمر الوطني الذي كان مرعوباً بالمفاجأة التي صفعته بحجم الاستقبال الذي لقيه الراحل قرنق ورغم التأبين الخجول الذي أظهره، بات وكأنه تنفّس الصعداء برحيله من خلال التعامل المتمرد تجاه تطبيق الإتفاقية والمآزق المتواصلة والشِراك الدائمة التي ظلّ ينصبها للحركة في كل خطوة من خطوات التنفيذ، نتاج ذلك كان لا بد أن ينعكس بناءً معنوياً متراكماً في دواخل قيادات الحركة وفي دواخل كل مواطن جنوبي، وكان لا بد أن يكون دافعاً لهم للبقاء في انتظار ساعة الخيار، ولم تُشكّل كل تلك المماحكات التي ظلّ المؤتمر الوطني ينسجها والمتاريس التي ظل يشيّدها أمام تطبيق الاتفاقية سوى مزيداً من الصبر للجنوبيين لأنهم يدركون بأن ساعة الفصال لن تتجاوز السنوات الست التي أشارت إليها الاتفاقية رغم محاولات المؤتمر الوطني في دفع آجال المراحل منذ الوهلة الأولى، حيث شمل ذلك

تأخير إنجاز الدستور الانتقالي وتبعه تأخير تطبيق الترتيبات الأمنية، كما تأخر إنشاء المفوضيات المعنية بترسيم الحدود والخدمة المدنية ومفوضية البترول والإحصاء السكاني الذي تأخر هو الآخر ثم تم تنفيذه بالصيغة التي تخدم النظام الحاكم، فضلاً عن مفوضية الانتخابات وتزوير الانتخابات وفق ما جاء في تقارير مؤسسات المراقبة المحلية والدولية وعلى رأسها (مركز كارتر)، وتم الالتفاف أيضاً بتجاوز التحول الديمقراطي من خلال إجازة قانون الأمن بما يخدم أغراض الحاكم فيما ظهر أنها كانت مقايضة بائنة لقانون الاستفتاء، وأخيراً تأخير إنشاء مفوضية الاستفتاء.

كل هذه كانت حزمة من المراوغات التي دفعت بقيادة الحركة الشعبية أن تُسقِط فعلياً خيار الوحدة، لأن كل ما فعله شريكه المؤتمر الوطني طوال فترة تطبيق الاتفاقية إنما كان تجسيداً لمضمون الانفصال. إن الحقيقة التي انتهت إليها دولة السودان الجديد التي بشّر بها الدكتور جون قرنق دي مبيور والتي تتلخص في إعادة صياغة الدولة السودانية بما يمزج التنوع الذي يزخر به الوطن السوداني للوصول إلى وطن يتمتع فيه الجميع بحقوق وواجبات متساوية، وما جاهدت من أجله النخب المتزمّتة من الشمال بقيادة الرئيس عمر البشير والطيب مصطفى رئيس مجلس إدارة صحيفة الانتباه في الإبقاء على السودان أحادي الحقوق ومتساوي الواجبات، هي حقيقة انتصار الطرفان بعد أن أدرك الفريق سيلفا كير ملياريديت رئيس الحركة بعد رحيل د. جون قرنق ورئيس جمهورية جنوب السودان، أدرك حكمة استخدام الصبر حتى يبلغ بالانفصال تمام الحمل في رحم الوحدة، أي في رحم متطرفي الشمال أنفسهم وتحت رعايتهم حتى تتم الولادة في تمام (التاسع)، أي انفصال يولد من رحم الوحدة وبرعاية الداخل والخارج، وهو الأمر الذي فشل في إدراكه د. لام أكول ود. رياك مشار حين تعجّلا وحاولا اقتطاع الانفصال من جسد الوحدة ناسين أن الوحدة حينها لن تتحمل آلام الاقتطاع، وبالتالي لن تسمح به لطالما ارتميا في شباك النظام، فكانت عودتهما نزولاً عند رؤية الدكتور جون قرنق الأكثر حصافة ولأبلغ حكمة والأبعد نظراً، وهي عودة تؤكّد أنهما في تلك اللحظة قد استفادا من التجربة وتداعياتها، ولكن وبينما اتّعظ الدكتور رياك مشار من تجربته الأولى وبشكل نهائي فمضى مع الحركة الشعبية حتى تحقيق الانفصال، إذا بالدكتور لام أكول يتخبّط في الإدراك فظنّ أن دغدغة متطرفي الشمال له قد تقوده إلى تحقيق أحلام راودته لم تكن في الحقيقة سوى أحلام زلّوط وتبددت، وأدرك أخيراً أنه تلقّى لدغة ثانية من نفس الجحر وليس دغدغة فأصبح مُجبراً وصاغراً على ابتلاع أقوال

مِثل قول د. كمال عبيد وزير الإعلام الأسبق الذي قال « لن نعطي الجنوبي في الشمال حال وقوع الانفصال حقنة في المستشفى».

كُنت شاهداً على استفتاء الانفصال

في الحي المعروف باسم وستمنستر في قلب مدينة لندن العاصمة البريطانية العتيقة، أو عاصمة الضباب كما يحلو للكثيرين تسميتها، يقع مجمّع مبنى القاعة المركزية لطائفة الميثوديين المسيحية البروتستانتية في وستمنستر Methodist Central Hall Westminster وهي كنيسة كما يقول تاريخها افتتحت في العام ١٩١٢م ورغم أنه ليس في واجهاتها أو تصميمها الخارجي ما يوحي بأنها كنيسة، إلا أنها جمعت من خصائص العمارة والإنشاء دلائل الجمال ممزوجة بالحاجة إلى الأمن والأمان. فالكنيسة من حيث البعد المعنوي للمسيحيين أصّلت حاجة ذلك العصر من رهبته بحسبان ضخامة المباني، وجمعت الفن المعماري بكل الزخارف المميّزة إلى جانب خصائص المساحة والمتانة بحسبان أن الكنائس كانت في الغالب قلاعاً ومعابد، كما سخّر المعماريون والإنشائيون كل قدراتهم المتاحة آنذاك في تصميم مساحاتها وغرفها وقاعاتها وأروقتها، سكبوا فيها كل الدلالات الهندسية لتحقيق غاية الاستخدام. وبرغم شهرتها كونها تمثّل طائفة مسيحية كبيرة، إلا أنها أصبحت أكثر شهرة بالأحداث التي أُقيمت فيها فيما بعد، وهي أحداث لها أثرها المباشر والدائم حتى الآن على البريطانيين بصفة خاصة وكذلك على البشرية في العالم أجمع. الحدث الأول هو عندما انعقد فيها المؤتمر الخاص بدعم إعطاء المرأة البريطانية حق التصويت، وكان ذلك في العام ١٩١٤ م، كما أقام المهاتما غاندي محاضرة فيها في العام ١٩٣٢م، ومنها أعلن الرئيس الفرنسي الجنرال ديجول (فرنسا الحرة) في العام ١٩٤٠م، أما الحدث الأكثر أهمية فقد كان انعقاد الاجتماع الافتتاحي للجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك في ١٩٤٦م وقد حضر الاجتماع إحدى وخمسون دولة عضوه وتحدث رئيس الوزراء البريطاني آنذاك (كلمنت آتلي) باعتباره المضيف. والحدث الثالث كان انعقاد فعاليات وترتيبات العيد الخمسين للأمم المتحدة في العام ١٩٩٦ م. ويمضي التاريخ ويسجّل استفتاء جنوب السودان الذي نتج عنه تقسيم السودان إلى دولتين من هذه القاعة في العام ٢٠١١م.

عملية الاستفتاء لتقرير مصير جنوب السودان، وهو الحق المستحق عُرفاً والمُعزّز اتفاقاً في وثيقة نيفاشا، كان له الشق المتعلق بالجنوبيين الموجودين خارج السودان وكيف سيتم تمكينهم من ممارسة حقّهم في التسجيل والتصويت، ورغم أن أعدادهم

بتناسبها مع الحجم الكلي للجنوبيين تعتبر نسبة ضئيلة، إلا أن الأمر يتجاوز ذلك ويتعلق بمبدأ ممارسة الحق. لذلك كان هناك ما سُمّي ببرنامج (التصويت خارج السودان)، حيث حددت مفوضية الاستفتاء مراكز الاستفتاء في الخارج في ثمانية دول هي كينيا ويوغندا وإثيوبيا ومصر وأستراليا وبريطانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. ولأجل تحقيق ذلك الغرض تعاقدت مفوضية الانتخابات مع المنظمة العالمية للهجرة International Organisation for Immigration لتتولى تنفيذ البرنامج، واختارت المفوضية ممثلاً لها من بين أبناء جنوب السودان المقيمين في تلك الدول ليشرف نيابة عنها على العملية. وفوّضت المفوضية المنظمة المنفّذة أن تتعاقد مع الطاقم الذي سيعمل في مراحل العملية من بداية التسجيل إلى نهاية التصويت وإعلان النتيجة من بين السودانيين وغير السودانيين. قد يتساءل الكثيرون عن مغزى اختيار منظمة أجنبية بدلاً من جهة سودانية أن تتولى تنفيذ العملية في المراكز الخارجية وهي جزئية بسيطة من عملية الاستفتاء مقارنة مع العملية الكبيرة التي تنفّذها أجهزة سودانية داخل السودان، وذلك أيضاً تساؤل ظلّ مطروحاً، حيث لم تكن العملية تتعلق بمصداقية التنفيذ لأنه لو كان الأمر كذلك لكانت الأولوية للعملية في داخل السودان، بيد أن الأمر في جملته لا يدعو إلى التوجّس من أي مفاجآت، لأن القرائن كلها تدل على النتيجة التي كانت متوقعة أصلاً دون الحاجة إلى أي ممارسات غير سوّية. ولكن مرة أخرى ربما يتعلق الأمر بشروط بعض المانحين لكن الحقيقة ترقد بسلام في جوف مفوضية الاستفتاء.

مركز لندن لاستفتاء جنوب السودان هو المركز الوحيد الذي خُصِص للمواطنين الجنوبيين المتواجدين في الدول الأوربية، ويبدو ذلك غريباً نظراً للأعداد الكبيرة للجنوبيين في أوروبا، بينما صادف موعد الاستفتاء فصل الشتاء المعروف عنه موسم الجليد وصعوبة التنقّل، ونعلم أن موعد الاستفتاء أجل مضروب ومحكوم للمراكز داخل السودان وخارجه. صعوبة العملية في المراكز الخارجية تمثّلت في أن على الناخب الحضور إلى مقر الاستفتاء للتسجيل ثم العودة إلى البلد الذي يقيم فيه ثم العودة بعد نشر الكشوف للإطّلاع أو الطعن إذا كان راغباً، أو تصحيح خطأ ما في بياناته وذلك يقتضي حضوره إجبارياً أو يفقد حق التصويت، ثم يعود إلى دولة إقامته ثم يعود يوم التصويت، وكل هذه السفريات والتنقلات بكل تكاليفها من سفر وإقامة وغيرها تقع على عاتق الشخص، ربما كانت هذه المعاناة نفسها هي سمة مشتركة بين كل المراكز الثمانية على مستوى العالم. كانت هنالك حلول كثيرة قدّمتها أطقم الاستفتاء العاملة في هذه المراكز

للمفوضية ومنها على سبيل المثال أن يتنقل المركز سواء كوحدة واحدة أو جزئيات منه إلى حيث تجمعات الجنوبيين في الدول، أو أن تستأجر المفوضية حافلات لتنقل الراغبين إلى المركز وفق ترتيبات، ولكنها لم تلق استجابة، وهو أمر يوحي بأحد أمرين اثنين، إما أن مفوضية الاستفتاء في جنوب السودان لم تكن تُعطي أهمية كبيرة للأعداد الموجودة في المهجر من منطلق قلة نسبتهم إلى نسبة الذين يحق لهم التسجيل والتصويت في الداخل وبالتالي فضّلت تنفيذ مشهد رمزي للاستدلال، وإما أن مفوضية الاستفتاء كانت تُعاني نقصاً في التمويل وهو ما فرض عليها أن تقتصر العملية خارج السودان على ثمانية مراكز فقط.

أما على الصعيد الآخر فالجنوبيون المتواجدون في أوروبا على سبيل المثال حالهم حال كل السودانيين هناك، وتُعتبر مدخولاتهم المالية محدودة ومحسوبة، وبالتالي كان من المعلوم أن أعداداً قليلة منهم فقط يمكن أن تمكّنهم أحوالهم المادية من الاستجابة والتفاعل الحضوري لمراحل الحدث وممارسة حقهم في مقر الاستفتاء في لندن رغم قناعتي بأنهم ظلّوا يتفاعلون من دواخلهم بكل خلجاتهم وأحاسيسهم مع الحدث الذي هو بمثابة الفرصة الأخيرة. بيد أن الذين تمكنوا من ممارسة حقهم أثبتوا عملياً تجاوزهم لكل الصعاب في ترجمة مشاعرهم إلى تفاعل ملموس مع الحدث. كُنت ضمن الطاقم العامل في الاستفتاء والذي ضمّ كما قلت عدداً غالبهم من أبناء وبنات جنوب السودان وهو أمر طبيعي وآخرين من مناطق السودان الأخرى من غربه ووسطه وشماله وشرقه، وضم أيضاً عدد مقدّر من غير السودانيين.

كان قصدي من الالتحاق للعمل هو أن أكون شاهداً من قرب على مراحل العملية التي هي تاريخية بكل دقائقها، وإن جاءت شهادتي مقتصرة على مركز واحد ولا يتجاوز نسبة الذين صوّتوا فيه إلا قدراً ضئيلاً بالنسبة للمصوّتين في داخل السودان، غير أن الدلالة هنا تكمن في أن الجنوبيين الموجودين في أوروبا هم في الغالب ممن وجد الفرصة لنيل قدر وافر من التعليم العالي والثقافة معاً، وقد عايشوا قدراً معتبراً من الحياة في وسط مُورست فيه الديمقراطية بشكل مؤثّر، وكذلك يدركون ما هو معنى الوحدة في عالم اليوم لا سيما مع التجربة الأوروبية التي يتوزعون في دولها، ولهذا كنت أبحث عن دلالة مدى تأثير ذلك في حجم الغبن الذي عاشه الجنوبيون وقد ظلّت نفوسهم تعتمر بها من ممارسات الشمال الذي هو باقي السودان وإن تباينت نسب المساهمة في تلك الأدوار التي راكمت ذلك الغبن، وكنت حريصاً أن أسجّل ضمن ملاحظاتي مدى تأثير

المعايشة الطويلة لذلك العدد من المثقفين الجنوبيين في أمر قرارهم فيما يتعلق بأمر الوحدة أو الانفصال، وما هي العوامل الراجحة، وهل هنالك أي تأثير للثقافة المغايرة التي عاشوها في أوروبا في وسط ديمقراطي وبرنامج وحدوي لأوروبا أي تأثير في خفض حدة الغبن أم أن حجم الغبن كان طاغياً بحيث لا يمكن لأي مؤثّرات أن تخترق جداره وتقلل منه، بالطبع كل ذلك قد بيّنته نتائج التصويت في المركز والتي جاءت بنسبة ٩٨٪ لصالح الانفصال. بيد أنني وإن كُنت في دواخلي أؤمن بأن الوحدة بمعناها المطلق في أي شيء هي الأفضل لكن بصريح العبارة لو كنت أملك حق التصويت لكان صوتي راجحاً لصالح الانفصال، وأقول ذلك لإدراكي ومعايشتي لواقع التعامل الظالم الذي عاناه الجنوبيون في السودان، حيث عرفتُ الأزمة بعد انطلاقتها بثلاثة سنوات وظللت أعايش فصولها طوال خمسين عاماً، بيد أنني حديث العهد بالحضور إلى أوروبا ولم أعايش فيها مؤثّرات الديمقراطية والوحدة الأوروبية إلا ثلاثة سنوات بعد قدومي إلى بريطانيا لاجئاً. ولأنني كنت أنوي تضمين كل ذلك في هذا الكتاب فقد كان ذلك هو دافعي الأول في العمل في برنامج الاستفتاء، ولم يكن مهماً ما هو الدور الذي سيسند لي.

تميّزت المجموعة التي عملت كطاقم للاستفتاء بروح الفريق المدرك لدوره في العملية، ولعله من السخف أن نكون مثاليين أكثر بالقول أنهم مجرّدين من أي ميول تلوح فوائضه أحياناً من غير تعمّد ودون أن يكون لذلك أي تأثير في أداء عملهم بالحيادية والالتزام الكامل بما تواثقوا عليه من ضرورة إنهاء المهمة بصدق، وقد كانوا جميعاً على قدر المسئولية والاحترافية والالتزام، ذلك كان أمراً مفروغاً منه كون أنهم جميعاً ممن يتميزون بقدر عالٍ من التعليم وكذا الثقافة، وبينهم عدد كبير ممن عركتهم تجربة الحياة بحكم السن، بيد أن الشباب منهم أيضاً كانوا مثالاً للشباب الواعد الراغب في العطاء بلا حدود. وهكذا كان المناخ الاجتماعي السوداني هو الآخر طاغياً وحاضراً بكل إرثه الجميل والعريق، ولعل أبرز ملامح ذلك الإرث قد تجسّد في حلقة الطعام التي كانت لوحة عكست لغير السودانيين تلك الصفات الفطرية المميّزة التي يتمتع بها الشعب السوداني، ومع كل ذلك لم يتمكن هذا الشعب من أن يُحوّل تلك الصفات إلى نظام لإدارة دولة يتعايشوا فيها ويجعلوا من تنوّعهم مصدر وحدة وقوة بدلاً من مصدر فرقة وضعف. ممثل المفوضية والمشرف على مركز الاستفتاء في لندن مع بدايته كان هو الأستاذ (بيتر قايسن) وقد أنهت المفوضية خدماته قبل بدء مرحلة التصويت وعيّنت مكانه الدكتور (سانتينو لورو) الذي أكمل مرحلة التصويت وحتى إعلان النتيجة، بيد أن

رئيس المركز بشكل دائم كان هو القس (فدريكو فوني)، تعود أسباب إعفاء بيتر قايسن إلى كونه ووفق معايشتنا لم يكن على وفاق وتجانس مع المنظّمة المنفّذة للاستفتاء في المركز International Organisation for Immigration وربما كما رشح من إشاعات بأنه لم يكن على وفاق كامل مع الجالية السودانية من أبناء الجنوب، بيد أن ذلك يأخذ موضع الإشاعة المتناقلة حيث لم نطّلع على أي مكتوب رسمي أو مستند أو قول مباشر يعزز ذلك لكننا كنا نتحسس ذلك من التعامل المتبادل. تطور عدم التجانس ذلك إلى مفاصلة في آخر فصولها يوم اتخذ بيتر قايسن قراراً بتسمية شخصي رئيساً لمركز التصويت، وحتى لا تأخذ كلمة رئيس هذه دلالة هلامية وكبيرة فإن مهام الوظيفة محدودة وصفاً وفعلاً وزماناً وعائداً، وهي لا تعدو كونها إشرافاً على تمكين القادمين للتصويت من أداء حقهم وفق النظم وإعلان نتيجة المركز تبعاً لذلك، وما بين التصويت والإعلان متفرقات يؤدّيها الشخص ضمن مهامه مع الطاقم الذي يديره. إذاً من الناحية الفعلية فالأمر لا يستحق أن يأخذ أي أبعاد حيث أن أي فرد في تلك المجموعة يمكن أن يؤدّيه، وقد ذكرت مراراً هناك بأن طلاب المدارس الثانوية فيما مضَى من انتخابات الديمقراطية التي جرت في السودان في الأعوام ١٩٦٥ و١٩٨٦ كانوا يقومون بهذا الدور على أحسن ما يكون.

لكن لم تكن هذه هي القصّة، فقد رشحت المسارد بأن قطاع كبير من أبناء الجالية السودانية من أبناء الجنوب في بريطانيا يرون بأن اختيار بيتر قايسن لشخص من شمال السودان ليكون رئيساً على مركز التصويت هو أمر فيه دلالات مكرّسة للغبن ومقلّلة من رغبتهم في دفن ما يعتقدون أنه ماضي الهيمنة الشمالية على كل شيء والذي لازمهم عبر الحقب، وأنهم يرون في ذلك أيضاً تقليلاً من شأن الفرحة التي ينتظرون في يوم إعلان النتيجة التي يتمنون، يريدون أن يأتي إعلان النتيجة على يد أحد أبناء الجنوب وليس على يد شمالي حتى وإن كان عبد الجبار محمود دوسه الذي هو من دارفور المهمّشة هي الأخرى، فهو شمالي وفق كل الحسابات لديهم. بعض ممن جاء للتسجيل عبّر صراحة عن استيائه ومعارضته مبدئياً لوجود أفراد من شمال السودان يعملون ضمن طاقم الاستفتاء في المركز، وآخرون ذهبوا بعيداً في التعبير وأعلنوا رفضهم صراحة أن يتم تسجيلهم أو أي إجراء على يد موظف شمالي في المركز، طبعاً مع إدراكنا بأن آلاف المراكز داخل السودان يرأسها أفراد من الشمال، بل أن رئيس المفوّضية العليا لاستفتاء جنوب السودان نفسه كان شمالياً توافقت عليه أطراف الاتفاقية، فإن الأمر لا يعدو كونه

آهة غبن متراكمة عبّر عنها البعض بجهرية وليس في ذلك كبير مأخذ.

تطور الأمر ولحق بمكاتب المفوضية في الخرطوم وجوبا كما لو أن كارثة وقعت في مركز لندن في بريطانيا في أوروبا، وم تخيّب المفوضية آمال الرافضين فأخذت بالأمر وغيّرت ممثلها وكذلك غيّرت رئيس مركز التصويت، والأمر في جملته لا يستحق كل ذلك العناء لأنني بنفسي ومع تقديري لخيار بيتر قايسن وشكري لثقته في شخصي، كنت قد أوضحت له بعدم قبولي التسمية. وأوضحت له بأنني لن أكون سبباً في إفساد بهجة العمر لمن يعتقدون أنها كذلك، وعليه أن يلغي القرار قبل أن أفاجئه برفضي أمام الملأ وأحرجه، أو قبل أن تفاجئه قرارات المفوضية وتحرجه أيضاً، فقد كنت أعلم وأعي كيف تُساس الأمور في السودان بغض النظر عمن يسوسونها من الشمال كانوا أو من الجنوب فكلهم سودانيون نشؤوا في بيئة واحدة وتشرّبوا ثقافة واحدة ورضعوا من نفس الإرث آماداً طويلة.

ولعل الأكثر غرابة في الأمر هو الاستياء الذي عبّرت عنه منسّقة المنظّمة في بريطانيا، الإنجليزية (هنّا روبرت) حين قالت بأنهم كانوا يأملون أن يكون رئيس مركز التصويت من أبناء جنوب السودان، ولعلي ألقمتها بنفس القدر حين ذكّرتها بأن ما وقّع عليه الجميع من نظام الانضباط في أداء المهمّة (Code of Conduct) ليس عبارة عن حبر على ورقة وإنما قناعة داخلية تنعكس في الممارسة، وأن قولها هذا يتعارض شكلاً ومضموناً مع كل ذلك، بل ليس من حقها أن تقول ذلك من الأصل. بيد أن الذي حدث لا يمكن الأخذ بأنه الطابع العام على الأكثرية الغالبة من الإخوة الجنوبيين الذين زاملوني في مركز الاستفتاء، وبالتالي لم يترك عندي من الحسرة إلا بالقدر الذي يستدعيه التبرير لأولئك الذين كانت تلك الأفكار دافعاً لهم لكي يتصرّفوا كما فعلوا، وفي كل الأحوال فأنا أُعزّز من المبررات للذين نَحوا ذلك المنحَى، حيث أن أكثر من خمسين سنة من الشعور بالظلم والتهميش لا يمكن محوه بين عشية وضحاها، ولا يمكن كبته من أن يتطاير ويلسع في بعض الأحيان، وقد كانت أحداث مركز استفتاء جنوب السودان في لندن إحدى تلك الاستثناءات. برغم الأحداث العابرة التي واكبت تلك الأيام إلا أنها لم ولن تُفسد روعة المشاهد التي جسّدتها تلك اللحظات الاجتماعية العميقة التي تخلّلت أيام الاستفتاء والتي عايشناها كسودانيين في المقام الأول رغم أن الساعة كانت تحسب الوقت وتوشك بأن تحيل السودان الواحد الذي تشكّل قبل أكثر من مائة عام إلى سودانين اثنين، والحقيقة أن كثيراً من أفعالنا هي التي كانت تمهّد لتلك النهاية التي

أفرحت الكثيرين من أبناء الشعب السوداني وأغضبت الكثيرين منهم أيضاً، وبين هؤلاء وأولئك استلقىَ الوطن مُكرهاً وليس طائعاً وأصبح قرباناً ذبيحاً وسليخاً لسكاكين جزّاريه من أبنائه الطامعين، فكيف وأين سيؤل به الحال.

مشاهد يوم التصويت

التاسع من يناير ٢٠١١ م يوم بداية التصويت في الاستفتاء هو اليوم الذي ظلّ أبناء جنوب السودان ينتظرونه ويعدّون دونه الأيام والليالي منذ أن أصبح حقيقة نصّية في اتفاقية نيفاشا في العام ٢٠٠٥م، تُرى هل كان الراحل د. جون قرنق ينظر لذلك اليوم بنفس المنظار لو بقي حياً، أو على الأقل مع ذاكرته ليوم استقباله عندما جاء إلى الخرطوم بعد الاتفاقية، لا أحد يدري ما تستبطنه السرائر لكن المشاهد تتقاطع وبالضرورة تتباين تبعاً لناظريها، لكن الأغلب هو ذلك المشهد الذي عبّر عنه الجنوبيون في ذلك اليوم وهم يتوافدون رغم الصقيع إلى القاعة المركزية Methodist Central Hall Westminster لممارسة ذلك الحق الذي كان ثمنه أكثر من مليوني فقيد من أبناء الجنوب والشمال في حرب تمددت زماناً إلى أكثر من نصف قرن ورقعة إلى ما يزيد على ثلثي مساحة السودان. كُنت في ذلك اليوم أقف وأنا أؤدي دور تنظيم وتوجيه للحشود الوافدة للتصويت، وهو دور كان قد تناوب على تأديته كثيرون من طاقم الاستفتاء في ذلك المركز كما هو حال كل الأعمال، ولكنني أقف عند أحدهم ودون أن يكون في وقوفي عنده منقصة لدور الباقين وجهودهم أو حصرية للمدح بغرض، فقد كانوا جميعاً رائعين ولكنني أقف عند الفقيد الراحل الشاب (مجوك نيانق) الذي وافته المنية بعد يوم واحد من انتهاء مرحلة التسجيل، وفاته وقعت على الجميع كوقع الصاعقة، فقد كان شاباً تجسّدت فيه كل خصال السودانيين السمحة، وظلّ بشوشاً وباسماً طوال أيام التسجيل ومرحاً مع الجميع، بل كان في اليوم الختامي للتسجيل حيث سيتفرق طاقم الاستفتاء بحكم أن بعضهم لن يشارك في المرحلة المقبلة نظراً لقرار تقليص عدد الموظفين، كان (مجوك) حريصاً أن يلتقط صورة مع كل فرد وكأنه يدري بأنه لن يلتقيهم بعد يومه ذلك حيث ينتظره الأجل. إن أي عبارات أوردها هنا لن تفيه حقه ولكم أن تتصوروا كل خِصلة سمحة وتسبغوه بها، من بعض تجسيداته كسوداني، كان أن حاولت مسئولة التدريب في المنظّمة القائمة على تنفيذ الاستفتاء في المركز، الإنجليزية (كيت آبشون) التي تم إنتدابها إلى نيروبي - كينيا حيث نالت قسطاً من التدريب في مركز تدريب المدرّبين الذين سيتولون بدورهم تدريب الأطقم العاملة في مراكز الاستفتاء والتي حاولت توبيخ

(مجوك) في أمر يتعلق بالعمل، لم ترتض طريقتها ولهجتها مجوك، فما كان منه إلا أن أحضر عقد العمل بينه وبين المنظمة ومزّقه وألقى به أمامها قائلاً لها بأنه يمكن أن يؤدّي العمل كله متطوعاً ولكن لن يسمح لها بإذلاله أو إهانته لأنه لم يلتحق بذلك العمل من أجل المبلغ الذي يتقاضاه. تلك هي عصارة خاصة يفرزها كل سوداني في مثل ذلك الموقف تحت إحساس أن كرامته تُهان، وبغض النظر عن شكل التوبيخ أو مضمونه ورأي الآخرين في التصرّف ورأينا كسودانيين بعد أن تهدأ سخونتنا إلا أن ما نعنيه هو دلالة إباء وشمم نأمل أن نعززها لدى الأجيال القادمة ولكن بالطبع بعد أن نحصّنها بالرشد والمنطق الذي يتواءم مع روح العصر ومقتضياته. لكن تحت كل الظروف فقد كان الراحل مجوك بليغاً في إرسالها بلغة سودانية محضة. مجوك وُوري الثرى في ضواحي (أويل) في ولاية بحر الغزال في جنوب السودان حيث مسقط رأسه، رحمه الله وألزم آله وزويه الصبر الجميل.

دموع دافئة

قلت أن الأفواج مِمَن تم تسجيلهم بدؤوا في التوافد من الدول الأوروبية إلى مقر مركز الاستفتاء للتصويت منذ الصباح الباكر وقبل أربع ساعات من موعد افتتاح المركز، وبقوا تحت زخّات المطر وصقيع الشتاء حتى فُتِحت الأبواب الرئيسة للمبنى، بيد أنهم واصلوا الانتظار في الداخل حتى يأذن موعد فتح مركز التصويت الذي يحين في تمام الساعة الثامنة والنصف. بإعلان بدء التصويت كانت الحشود تملأ ساحة الانتظار وبدأت الأهازيج بكل لغات الجنوب تصدح بكلمات متباينة لكنها تحمل نفس المعنى وتصدر نغماً متجانساً، لم نكن نفهم المعاني ولكننا بالتأكيد نُحسّ بمضامينها، كانت الأصوات والزغاريد تعلوا وتعلوا معها خفقات الفرح والدموع تنهمر لا سيما عندما تقدّمت السيدة (برسيلا نايكيار) تلك السيدة التي رافقتنا كزميلة في العمل خلال مرحلة التسجيل، عندما تشاهدها وقد استبد بها الانفعال والتفاعل مع لحظات شوقها للإدلاء بصوتها وهي ماضية بخطوات إيقاعية ثابتة نحو طاولة التصويت وكأنها تريد أن تخلّد بصمة أقدامها على كل شبر من تلك القاعة وترسم بدموعها لوحة تعكس صورة كل فقيد لها في تلك الحرب اللعينة، ينتابك قدر من الحيرة في كيف تمكّنت أن تُخفي كل تلك الانفعالات خلال عملها في مرحلة التسجيل، لكن سرعان ما تتذكّر بأن ذلك القلب الذي تَحمّلَ جور السنين لقادر أن يجري عملية فرز كبيرة فيوقف نبضات الانتماء عن الخفقان أنّما اقتضت الضرورة لذلك. في ذلك الصباح لم تترك برسيلا انفعالاً إلا وبيّنته

بكاءً وزغرودة وصراخاً وعويلاً وهيجاناً، باكورة من الأصوات والأهازيج جسّدتها لوحة أرادت بها أن تعبّر عن معاناة شعبها لعقود ثم ألقت بها دفعة واحدة صوتاً وصورة وحضوراً، كانت كل حركة منها كما لو كانت لفيفاً من العارضين في مسرح، وكل صوت منها كما لو كان لحناً من اوركسترا، وكل دمعة منها تسقط على أرضية القاعة تشكّل خارطة وطنها الذي ظلّت تحلم به، برسيلا نايكيار شدّت إليها القوب عندما عبّرت عن حزن دفين وأسير وجد حريته وانطلق في عفوية في فضاء تلك القاعة في صبيحة ذلك اليوم، لقد أرّقت المآقي عندما بكت قسوة السنين وهي تتذكر بأنها عاشت في وطنها بجنسية ناقصة وإرادة مقهورة وحقوق مهضومة ووصاية مفروضة وثقافة ملفوظة، وأفرحت الأعادي عندما زغردت لما اعتبرته نصرها المبين، ليس من أحد داخل القاعة إلا وكان كورالاً يردد خلفها معاني الحرية، حرّية شعب وميلاد وطن. هكذا أدلت بالصوت الأول وهكذا تبعتها الأصوات من تلك الحشود التي ما تركت صيغة من صيغ التعبير إلا وأظهرته. ليس بالإمكان للكلمات أن تجسّد ما رأته العين، لذلك كُنتُ حريصاً أن أكون شاهداً، قد لا أكون بارعاً في صياغة ما رأيت وعايشت لكنني قطعاً لن أنسى كل لحظة من تلك اللحظات. في ذلك اليوم كان الاستفتاء قد تحدد مصيره وأن السودان الذي نعرفه قد تقسّم إلى دولتين على الأقل حتى إشعار آخر نأمله ليعيد الالتئام ولكن ينبغي أن نعمل له. كل المشاهد التي تلت ذلك اليوم وحتى يوم إعلان النتيجة لم تكن سوى ما تكون عليه ارتدادات الزلزال الرئيسي، ولم يكن الزلزال الرئيسي للعرس الجنوبي سوي أول أيام التصويت، لو أن مجموع ما زرفته الدموع في ذلك اليوم كان من الممكن جمعه وحفظه في وعاء، لكان أبلغ أثر يمكن أن يوضع في متحف الدولتين المنقسمتين للعبرة والتذكرة من الكثير مما فعلته أيادينا وممارساتنا تجاه ذلك الوطن الذي نسمّيه السودان.